

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2020

ندوة صحفية حول:

الوضعية الاقتصادية وآفاق تطورها

2020-2019

تمهيد

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2020، والتي تقدم من خلالها مراجعة لتوقعات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2019، وكذا استشراف تطوره خلال سنة 2020. وستمكن هذه الميزانية، الحكومة والفاعلين السوسيواقتصاديين، من خلال التطور الاقتصادي، المرتقب من تسطير توجهات سياساتهم. كما تشكل هذه الميزانية إطارا مرجعيا لتحديد الأهداف الاقتصادية البديلة في إطار القانون المالي لسنة 2020.

ويرتكز إعداد هذه الميزانية الاقتصادية على الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجنة الأوروبية والبنك الدولي. كما تعتمد هذه الميزانية على معطيات المحاسبة الوطنية ونتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط. وترتكز كذلك على المعطيات النقدية والمالية وإحصائيات التجارة الخارجية، الصادرة على التوالي من طرف بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية ومكتب الصرف.

وتعتمد التوقعات الاقتصادية لسنة 2020، على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2019-2020 وفرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى أنه ستتم مراجعة هذه الآفاق، أثناء تهيئ الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2020 خلال شهر يناير المقبل، بعد الأخذ بعين الاعتبار لمختلف تدابير السياسات الاقتصادية المعتمدة في القانون المالي لسنة 2020، وكذا التطورات المحتملة التي سيعرفها المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي.

أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية

2020

2019

2018

تطور النمو الاقتصادي الوطني بالنسبة السنوية

3,4

2,7

3,0

❖ الناتج الداخلي الإجمالي

3,1

3,2

2,8

❖ القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية

4,6

-2,1

2,7

❖ القيمة المضافة للقطاع الأولي

1,0

0,8

1,1

❖ معدل التضخم

المؤشرات بالنسبة السنوية من الناتج الداخلي الإجمالي

18,5

18,7

18,6

❖ العجز التجاري

4,9

5,3

5,9

❖ عجز التمويل

3,5

3,6

3,7

❖ عجز الميزانية

80,7

81,3

81,0

❖ معدل الدين العمومي الإجمالي

تفاقم



تقلص



تباطؤ



ارتفاع



• دينامية معتدلة للنمو الاقتصادي العالمي سنتي 2019 و2020.

يتضح من خلال الآفاق الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية خلال شهر يونيو من السنة الجارية، أن النمو الاقتصادي العالمي سيسجل تراجعاً في معدلته، ليستقر في 3,3% سنة 2019 عوض 3,7% سنة 2018. ويعزى هذا المستوى من النمو، الذي يبقى دون المتوسط السنوي 3,9% المسجل خلال الفترة 2010-2017، إلى تراكم العديد من الصعوبات ومصادر القلق على المستوى العالمي، حيث تشكل الاضطرابات التجارية الأمريكية-الصينية والتقلبات التي يعرفها قطاع السيارات في ألمانيا وتأجيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط أهم العوامل التي قد تحد من الاستثمارات في الاقتصاديات الكبرى المصدرة، خاصة اقتصاديات منطقة اليورو والصين، والتي قد تؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي العالمي.

غير أن النمو الاقتصادي العالمي¹ سيعرف خلال سنة 2020، انتعاشاً طفيفاً بـ 3,5% نتيجة التحسن التدريجي لأنشطة اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية.

بخصوص الدول المتقدمة، ستستقر وتيرة نمو أنشطتها الاقتصادية في حدود 1,7% سنة 2019 و1,5% سنة 2020 عوض 2,1% سنة 2018. وسيسجل الاقتصاد الأمريكي نمواً بوتيرة 2,5% سنة 2019، مستفيداً من تحسن سوق الشغل والظروف المالية المشجعة التي ستواصل دعم الاستهلاك الخاص والعمومي. غير أن النمو المعتدل للاستثمار الخاص والصادرات، ستؤثر على الاقتصادي الأمريكي خلال سنة 2020، حيث ستتراجع وتيرة نموه إلى 1,7%.

وسيتأثر النشاط الاقتصادي بمنطقة اليورو، بانخفاض الطلب الخارجي وتراجع نمو

¹ الآفاق الاقتصادية للبنك الدولي يونيو 2019

المبادلات بين دول المنطقة وكذا بمصادر القلق المرتبطة بإمكانية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق ورغم دعم تدابير السياسات المالية، سيبقى معدل نمو اقتصاديات منطقة اليورو متواضعا، ليستقر في حدود 1,2% سنة 2019 و1,4% سنة 2020 عوض 1,8% سنة 2018. وفيما يتعلق بالاقتصاد الياباني، ستتأثر أنشطته بشكل كبير بانخفاض الطلب العالمي، خاصة الطلب الوارد من الاقتصاد الصيني، حيث ستتستقر وتيرة نموه في حدود 0,8% سنتي 2019 و2020.

وفيما يتعلق باقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، فإنها ستعرف سنة 2019 تباطؤا في وتيرة نموها لتستقر في حدود 4%، قبل أن تسجل سنة 2020 انتعاشا ب 4,6%، نتيجة تراجع حدة التقلبات التجارية وتحسن الظروف المالية في العديد من الاقتصاديات. وبخصوص الاقتصاد الصيني ستتراجع وتيرة نمو أنشطته بشكل طفيف لتصل إلى 6,2% سنة 2019 و6,1% سنة 2020 عوض 6,6% سنة 2018، نتيجة تراجع أنشطة القطاعات التجارية والصناعات التحويلية، ارتباطا بانخفاض الطلب الداخلي والخارجي.

وسيوصل الاقتصاد الهندي، تسجيل وثيرات نمو قوية ستصل إلى 7,5% سنتي 2019 و2020، مستفيدا من السياسة المالية التوسعية وعودة الثقة لدى المقاولات. وفيما يتعلق بالاقتصاد الروسي، ستبقى آفاق النمو، إجمالا، متواضعة لتستقر في حدود 1,2% سنة 2019 و1,8% سنة 2020، حيث ستتأثر أنشطته بالضغوطات التضخمية وبتراجع وتيرة نمو التجارة العالمية وانخفاض أسعار النفط. وسيعرف الاقتصاد البرازيلي، انتعاشا تدريجيا لتنتقل وتيرة نمو أنشطته من 1,1% سنة 2018 إلى 1,5% سنة 2019 ثم إلى 2,5% سنة 2020.

بناء على هذه الآفاق الاقتصادية، ستعرف التجارة العالمية تراجعا ملحوظا خلال سنة 2019 بعد معدلات النمو القوية ب 5,5% وب 4,1% المسجلة على التوالي خلال سنتي 2017 و2018، خاصة على مستوى سلع التجهيز. وهكذا، سيسجل حجم المبادلات على المستوى العالمي أضعف وتيرة له منذ الأزمة المالية العالمية، لتستقر في حدود 2,6% سنة 2019، قبل أن تعرف انتعاشا ب 3,1% سنة 2020.

وعلى مستوى أسواق المواد الأولية، سيؤثر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي على أسعار النفط التي ستستقر في حدود 66 دولارا للبرميل سنتي 2019 و2020 عوض 71 دولارا للبرميل سنة 2018. وبخصوص المواد الأساسية الأخرى، ستسجل أسعارها انخفاضات متتالية ب 2,1% و 0,1% خلال سنتي 2019 و2020 على التوالي.

وبخصوص سوق الصرف، سيؤدي تباين معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية واختلاف سياساتها النقدية، إلى ارتفاع الدولار مقابل اليورو، لتستقر قيمة هذا الأخير مقابل الدولار في حدود 1,13 سنة 2019 عوض 1,18 سنة 2018.

وستؤثر آفاق الاقتصاد العالمي غير الملائمة على المبادلات التجارية بين الاقتصاد الوطني وأهم شركائه التجاريين، خاصة دول الاتحاد الأوروبي. وهكذا، ستستقر وتيرة نمو الطلب العالمي الموجه نحو المغرب في حدود 3,5% كمتوسط سنوي لسنتي 2019 و2020 عوض 3,3% سنة 2018 و 5,5% سنة 2017.

تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2019

- تراجع أنشطة الاقتصاد الوطني خلال سنة 2019، نتيجة انخفاض أنشطة القطاع الأولي بعد النتائج الجيدة المسجلة خلال الموسمين الماضيين.

عرف الموسم الفلاحي 2018-2019 تحقيق نتائج متوسطة بالنسبة لزراعة الحبوب وجيدة نوعا ما بالنسبة للزراعات الأخرى، بعد النتائج الجيدة المسجلة خلال السنتين السابقتين. بناء على حجم التساقطات المطرية الذي بلغ 290,5 ملم نهاية شهر أبريل من السنة الجارية، والذي رفع مستوى حقينة السدود للاستعمال الفلاحي إلى 60%، سيصل إنتاج الحبوب إلى 61 مليون قنطار، بانخفاض ب 40% مقارنة بسنة 2018.

وإذا كانت هذه الظروف المناخية غير ملائمة بالنسبة لزراعة الحبوب، فإنها تعتبر مشجعة بالنسبة لإنتاج الزراعات الأخرى، خاصة أنشطة التشجير والغابات. ومن جهتها، ستستفيد أنشطة تربية الماشية من الحالة الجيدة للمراعي، بالإضافة إلى المخزون الجيد من التبن والشعير، الناتج عن المواسم الجيدة السابقة.

وبخصوص أنشطة الصيد البحري، فإنها ستعرف تحسنا، ارتباطا بالنتائج الجيدة التي عرفتها قيمة وحجم أنشطتها التسويقية من منتجات الصيد الساحلي والتقليدي خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية.

وبناء على هذه التطورات، سيفرز القطاع الأولي انخفاضا في قيمته المضافة ب 2,1%، ليسجل مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 0,3- نقطة سنة 2019 عوض مساهمة موجبة ب 0,3 نقطة خلال السنة الماضية.

ومن جهتها، ستسجل الأنشطة غير الفلاحية تحسنا طفيفا لتنتقل وتيرة نموها من 2,8% سنة 2018 إلى 3,2%. وتعزى هذه النتيجة، أساسا إلى زيادة الأنشطة الثانوية ب 3,5% عوض 3% المسجلة سنة 2018. وستتحسن وتيرة نمو أنشطة القطاع الثالثي تدريجيا لتصل إلى 3% عوض 2,7% سنة 2018.

وعلى مستوى القطاع الثانوي، ستواصل الصناعات التحويلية انتعاشها لتسجل نموا بحوالي 3% سنة 2019، نتيجة تحسن أنشطة الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية ب 5,7%، مدعمة بالنتائج الجيدة المرتقبة لأنشطة المعادن. وستعرف أنشطة الصناعات الميكانيكية والثقيلة والكهربائية تراجعا في وتيرة نموها، لتنتقل من 6,7% سنة 2018 إلى 3% سنة 2019، نتيجة انخفاض قطاع صناعة السيارات على المستوى العالمي خلال السنة الجارية. وبخصوص قطاع صناعة النسيج والجلد، الذي لم يتجاوز بعد العراقيل التي تعرفها أنشطته والمرتبطة بالتنافسية والتهرب والصعوبات التمويلية، فإنه سيسجل نموا ب 3,8%. وبالمثل، ستواصل الصناعات الغذائية تسجيل وثيرات نمو معتدلة، لتستقر سنة 2019 في حدود 2,8%، بعدما عرفت تطورا ب 5,2% كمعدل سنوي متوسط خلال الفترة 2010-2014.

وسيعرف قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2019 تحسنا طفيفا ب 1% عوض 0,1% سنة 2018، خاصة نتيجة مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية. غير أن أنشطة البناء ستتأثر بالصعوبات التي تعيق تجاوزها مرحلة الضعف التي يعرفها إنتاج الوحدات السكنية منذ سنة 2012. وتبقى التحفيزات المالية عبر تقليص معدلات الفائدة والبرامج السكنية المنجزة من طرف السلطات العمومية، غير كافية للنهوض بالقطاع.

وبخصوص قطاع المعادن، فإن أنشطته ستواصل تعزيز وتيرة نموها، لتسجل قيمته المضافة ارتفاعا ب 3,9% سنة 2019 عوض 4,7% سنة 2018، بعد القفزة النوعية ب 16,5% سنة 2017. وسيستفيد إنتاج الفوسفات الخام من تعزيز الطلب الخارجي القوي على الصناعات المحلية للأسمدة الكيماوية والحامض الفوسفوري.

وعلى مستوى أنشطة القطاع الثالثي، ستعرف الخدمات التسويقية، المرتبطة أساسا بالطلب الداخلي، تحسنا ب 3% عوض 2,4% كمتوسط سنوي للفترة 2013-2018، وتبقى هذه الوتيرة دون مستوى دينامية نموها التي عرفت قبل سنة 2012 والتي بلغت 4,6% كمتوسط سنوي للفترة 2000-2012. ويعزى نمو الخدمات التسويقية سنة 2019، أساسا، إلى انتعاش الأنشطة التجارية والخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات السياحية، في حين تبقى الخدمات

المالية وخدمات الاتصالات والتربية والتعليم والصحة، الأنشطة الأقل دينامية سنة 2019. ومن جهتها، ستفرز الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية، تحسنا في قيمتها المضافة ب 3,4% عوض 2,5% سنة 2018، نتيجة الزيادة في الأجور سنة 2019 في إطار الحوار الاجتماعي.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات ب 4,7%، سيسجل الاقتصاد الوطني نموا ب 2,7% سنة 2019 عوض 3% المسجلة سنة 2018. وسيعرف التضخم، المعبر عنه بالمستوى العام للأسعار، انخفاضا ليصل إلى 0,8% سنة 2019 عوض 1,1% سنة 2018.

• مواصلة الطلب الداخلي دعم النمو الاقتصادي سنة 2019، في حين سيسجل الطلب الخارجي مساهمة سالبة للسنة الثانية على التوالي

تعزى دينامية الطلب الداخلي، أساسا، إلى استهلاك الأسر الذي يبقى قاطرة للنمو الاقتصادي الوطني سنة 2019. وسيسجل استهلاك الأسر نموا ب 3,5% عوض 3,3% خلال السنة الماضية، مستفيدا من التحكم في الأسعار ومن تحسن الأجور، لتستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود نقطتين.

ومن جهته، سيسجل الاستهلاك العمومي ارتفاعا ب 2,9% عوض 2,5% سنة 2018، نتيجة الارتفاع المرتقب لنفقات التسيير لغير المأجورين سنة 2019، حيث ستصل مساهمته في النمو إلى حوالي 0,6 نقطة عوض 0,5 نقطة سنة 2018. وإجمالا، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني زيادة ب 3,3% عوض 3,1% سنة 2018، لتبلغ مساهمته في النمو حوالي 2,6 نقط عوض 2,4 نقط سنة 2018.

بالإضافة إلى ذلك، سيعرف حجم الاستثمار الإجمالي تراجعا في وتيرة نموه لتبلغ 1,7% عوض 5,9% سنة 2018، حيث ستستقر مساهمته في النمو في حدود 0,6 نقطة عوض 1,9 نقط سنة 2018. ومن جهته، سيستفيد التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت من ارتفاع

استثمارات الإدارات العمومية وانطلاق العمل بالمنشآت الصناعية الجديدة، ليسجل نموا بوتيرة 2,2% عوض 1,2% نقط سنة 2018. وهكذا ستبلغ مساهمته في النمو حوالي 0,6 نقط عوض 0,3 نقط سنة 2018. ومن جهته، سيعرف التغير في المخزون تراجعاً ملحوظاً، خاصة نتيجة انخفاض الإنتاج الفلاحي، ليسجل مساهمة منعدمة في النمو عوض مساهمة موجبة ب 1,6 نقطة سنة 2018.

وإجمالاً، وبناء على هذه التطورات، سيعرف **الطلب الداخلي** تباطؤاً في وتيرة نموه ليرتفع ب 2,8% سنة 2019 عوض 3,9% سنة 2018، حيث ستتراجع مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 4,3 نقط سنة 2018 إلى 3,2 نقطة سنة 2019.

وبخصوص **الطلب الخارجي**، سيسجل حجم الصادرات من السلع والخدمات نمواً ب 7,2% سنة 2019 عوض 5,8% سنة 2018، مستفيدة من تحسن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب. ومن جهتها، ستعرف الواردات من السلع والخدمات بالحجم تراجعاً في وتيرة نموها لتصل إلى 6,5% سنة 2019 عوض 7,5% سنة 2018. وهكذا، سيسجل الطلب الخارجي مساهمة سالبة في النمو للسنة الثانية على التوالي لتبلغ -0,4 نقطة سنة 2019 عوض -1,3 نقطة سنة 2018، بعد المساهمة الموجبة ب 0,3 نقطة المسجلة سنة 2017.

• اللجوء إلى مداخل الخصخصة لتقليص عجز الميزانية الذي سيتأثر أساساً بارتفاع نفقات التسيير

ستتميز **المالية العمومية** خلال سنة 2019 بتقوية المداخل العادية، خاصة نتيجة التحسن المرتقب للمداخل الجبائية وتعبئة الموارد الاستثنائية عبر اللجوء إلى تفويت بعض المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص. وبالمقابل، سيؤدي الارتفاع الكبير لنفقات التسيير، نتيجة الزيادة الجديدة في الأجور المصادقة عليها في إطار الحوار الاجتماعي خلال النصف الأول من سنة 2019 إلى تفاقم النفقات العمومية.

وستعزز المداخل الجبائية التي تقدر حصتها ب 86,4% من المداخل العادية، بالتحسن

المرتقب للضرائب المباشرة وغير المباشرة، التي ستستفيد من التدابير الجبائية المعلنة في القانون المالي لسنة 2019، خاصة تلك المتخذة على مستوى الرسوم الداخلية على الاستهلاك، والمطبقة أساساً على منتجات التبغ، وكذا تلك المعتمدة بالنسبة للضرائب على الشركات. وهكذا ستسفر حصة المداخل الجبائية في حدود 18,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض 19,3% كمتوسط سنوي للفترة 2010-2017.

وستستفيد المداخل غير الجبائية، التي تمثل 12,5% من المداخل العادية سنة 2019، من مداخل عملية الخوصصة التي سيتم من خلالها تعبئة ما يناهز 10 مليار درهم سنة 2019 مقابل 2,5 مليار درهم سنة 2016. وهكذا، ستعرف حصة المداخل غير الجبائية تحسناً سنة 2019، لتستقر في حدود 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، الشيء الذي سيمكن من تعزيز المداخل العادية إلى حوالي 21,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 21,1% سنة 2018.

وبخصوص النفقات العادية، فإنها ستتفاقم سنة 2019، نتيجة ارتفاع كتلة الأجور بحوالي 4,5% عوض 1% سنة 2018. وستمثل نفقات التسيير للمأجورين نصف المداخل الجبائية و9,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، ستتأثر النفقات العمومية بالارتفاع الكبير لنفقات السلع والخدمات الأخرى التي ستستقر في حدود 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي وكذا المستويات المرتفعة لنفقات دعم أسعار الاستهلاك. في ظل هذه الظروف، وبناء على حصة خدمة الدين العمومي في حدود 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، ستسجل النفقات العادية منحا تصاعدياً لتنتقل إلى حوالي 19,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض 19,3% سنة 2018.

وبناء على مستوى نفقات الاستثمار الذي ستصل حصته إلى 6% من الناتج الداخلي الإجمالي، سترتفع النفقات الإجمالية لميزانية الدولة إلى حوالي 25,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 25,2% خلال السنة الماضية. وبالتالي، سيعرف عجز الميزانية، تدهوراً ليصل إلى حوالي 4,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض 3,7% المسجل

سنة 2018. وأخذا بعين الاعتبار لمداخيل الخوصصة، سيسجل هذا العجز تراجعاً ليصل إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وستتم تغطية هذا العجز في وضعية المالية العمومية، باللجوء إلى سوق السندات والاقتراض الخارجي. وفي هذا الإطار، سيرتفع الدين الداخلي للخزينة ارتفاعاً بـ 4% مقارنة بمستواه المسجل سنة 2018 ليصل إلى 51,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019. ومن جهته، سيسجل الدين الخارجي للخزينة سنة 2019، زيادة بـ 7,4% عوض انخفاض بـ 3,4% سنة 2018، حيث سيمثل 21% من الدين الإجمالي للخزينة و 13,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 20,5% و 13,3% على التوالي خلال السنة الماضية. وإجمالاً، سيرتفع معدل الدين الإجمالي للخزينة ليلعب 65,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 64,9% سنة 2018.

وبناء على حصة الدين الخارجي المضمون من طرف الدولة التي ستسقر في حدود 16% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019، سيرتفع الدين العمومي الإجمالي، ليصل معدله إلى حوالي 81,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 73,4% و 60,2% كمتوسطات سنوية خلال الفترة 2010-2017 والفترة 2005-2009 على التوالي.

• تفاقم عجز الميزان التجاري في سياق تراجع المبادلات الخارجية وانخفاض أسعار المواد الأولية

على المستوى الإسمي، وبناء على استقرار الأسعار العالمية للمنتجات الطاقية والارتفاع الطفيف لأسعار الحبوب، ستسجل قيمة الواردات من السلع والخدمات تباطؤاً في وتيرة نموها لتنتقل من 9,6% إلى 4% سنة 2019. ومن جهتها، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات تراجعاً في وتيرة نموها، لتسجل زيادة بـ 5,6% سنة 2019 مقارنة بـ 8,3% سنة 2018.

وهكذا سيفرز ميزان المبادلات الخارجية من السلع والخدمات تفاقماً في عجز الميزان التجاري بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، لينتقل من 18,6% من الناتج الداخلي

الإجمالي سنة 2018 إلى 18,7% سنة 2019. غير أن عجز الموارد سيتقلص لينتقل من 11,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 إلى 11,4% سنة 2019، في حين وبناء على التحسن المرتقب لصافي المداخيل الخارجية، نتيجة الزيادة المتوقعة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ب 2% سنة 2019، سيفرز ميزان الأداءات تراجعا في عجز الحساب الجاري ليستقر في حدود 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 5,9% المسجلة سنة 2018.

ويعزى هذا العجز كذلك إلى الفجوة بين الاستثمار والادخار الوطني، حيث سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنة 2019 زيادة ب 3,5% عوض 4,1% سنة 2018، مقابل ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني ب 4%. وهكذا، سينخفض معدل الادخار الداخلي ليصل إلى 22,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض 23% سنة 2018. وبناء على مستوى المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم التي ستمثل 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019، سيسجل الادخار الوطني انخفاضا طفيفا لينتقل من 27,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 إلى حوالي 27,3% سنة 2019. غير أن هذا الادخار يبقى دون مستوى الاستثمار الإجمالي الذي سيتراجع إلى حوالي 32,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 33,5% سنة 2018. وبالتالي، ستصل فجوة التمويل بين الاستثمار والادخار الوطني إلى 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019.

• تفاقم عجز السيولة في الاقتصاد الوطني

سيتأثر الاقتصاد الوطني بتفاقم عجز السيولة² ليسجل سنة 2019 مستويات عالية ستصل إلى حوالي 70 مليار درهم كمتوسط سنوي خلال سنتي 2018 و 2019 عوض 41 مليار درهم سنة 2017، نتيجة ضعف مصادر التمويل الخارجية، خاصة تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. في ظل هذه الظروف، سيستقر

²تقرير بنك المغرب حول السياسة النقدية يونيو 2019

الاحتياطي من العملة الصعبة في حدود 237 مليار درهم، أي ما يقارب 5,6 أشهر من الواردات من السلع والخدمات عوض 5,8 أشهر سنة 2018.

وبالمثل، ستواصل القروض البنكية تسجيل وتيرة نمو متواضعة، رغم استقرار معدل الفائدة الرئيسي في حدود 2,25%، حيث ستعرف ارتفاعا بحوالي 3,8% عوض 3,4% سنة 2018 و 10,6% كمتوسط سنوي للفترة 2007-2017. غير أن الكتلة النقدية ستتعزيز بالقروض الصافية على الإدارات العمومية التي ستسجل زيادة ب 10,7% مقارنة بسنة 2018.

في هذا السياق وبناء على آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2019 والمستوى العام للأسعار، ستعرف الكتلة النقدية زيادة معتدلة بحوالي 4,3% عوض 4,1% المسجلة سنة 2018.

آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2020

ترتكز الآفاق الاقتصادية لسنة 2020 على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب، مدعما بتعزيز أنشطة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية خلال الموسم الفلاحي 2019-2020. كما تعتمد على نهج نفس السياسة المالية المعتمدة خلال سنة 2019، خاصة تنفيذ الشطر الثاني من الزيادة في الأجور.

وترتكز هذه التوقعات، كذلك على التطورات المرتبطة بالمحيط الدولي، خاصة استقرار أسعار النفط سنة 2020 في نفس مستوى السنة الجارية والتحسين الطفيف المرتقب للطلب العالمي الموجه نحو المغرب. بالإضافة إلى ذلك، ستتعزيز وتيرة نمو المداخل السياحية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سنة 2020.

وبناء على هذه الفرضيات، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي سنة 2020 ارتفاعا طفيفا بحوالي 4,6% عوض انخفاض ب 2,1% سنة 2019. ومن جهته، سيفرز القطاع غير الفلاحي، المتكون من أنشطة القطاع الثانوي والثالثي، نموا في قيمته المضافة بوتيرة 3,1%.

وبخصوص القطاع الثانوي، فإنه سيسجل نموا ب 3,1%. وتعزى هذه النتيجة، أساسا إلى مواصلة أنشطة المعادن لديناميتها وإلى النتائج الجيدة التي يتوقع أن تسجلها بعض فروع أنشطة الصناعات التحويلية. ومن جهتها، ستسجل القيمة المضافة لأنشطة القطاع الثالثي ارتفاعا ب 3% وهي نفس الوتيرة المرتقبة سنة 2019. وتعزى هذه الزيادة إلى تحسن الخدمات التسويقية ب 3,1% وارتفاع الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية ب 3%.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات ب 4,5%، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي، نموا ب 3,4% سنة 2020 عوض 2,7% المتوقعة سنة 2019.

وعلى المستوى الإسمي، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي زيادة ب 4,5% عوض 3,5% سنة 2019. وسيفرز هذا التطور ارتفاعا طفيفا للتضخم المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، لينتقل من 0,8% سنة 2019 إلى 1% سنة 2020.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الساكنة النشيطة واستقرار فرص الشغل المحدثة، سيرتفع معدل البطالة ليصل إلى 10% سنة 2019 عوض 9,8% سنة 2018، قبل أن يسجل 9,9% سنة 2020.

• مواصلة الطلب الخارجي تسجيل مساهمات سالبة في النمو خلال سنة 2020

سيعرف الطلب الداخلي خلال سنة 2020، انتعاشا طفيفا ليسجل نموا ب 3,2% عوض 2,8% سنة 2019، نتيجة تعزيز الاستهلاك النهائي لوتيرة نموه المرتقبة خلال السنة الماضية وزيادة الاستثمار الإجمالي. وهكذا، سيعرف استهلاك الأسر تحسنا طفيفا بالحجم بوتيرة 3,6% سنة 2020 عوض 3,5% سنة 2019، مستفيدا من تحسن المداخيل، ارتباطا بنتائج الحوار الاجتماعي.

ومن جهته، سيسجل استهلاك الإدارات العمومية تباطؤا في وتيرة نموه لتستقر في حدود 2,5% عوض 2,9% سنة 2019، نتيجة تراجع معدل نمو نفقات الميزانية للتسيير دون احتساب الأجور. وإجمالا، سيعزز الاستهلاك النهائي الوطني من وتيرة نموه التي ستستقر في حدود 3,3% سنة 2020، لتصل مساهمته في النمو الاقتصادي إلى 2,6 نقطة.

وسيستفيد التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت المدعم بالمشاريع الكبرى للبنية التحتية، من الاستثمارات المرتقبة للمقاولات الجديدة عبر تزايد حاجياتها من قطاع المهن العالمية من سلع التجهيز. وهكذا، سيسجل حجمه زيادة ب بوتيرة 1,8% سنة 2020 عوض 2,2% سنة 2019، حيث ستستقر مساهمته في النمو الاقتصادي في حدود 0,5 نقطة عوض 0,6 نقطة سنة 2019. وبناء على التغير في المخزون، سيعرف حجم الاستثمار الإجمالي زيادة ب 3% لتبلغ مساهمته في النمو حوالي نقطة واحدة عوض 0,6 نقطة سنة 2019.

في ظل هذه الظروف، سيعرف حجم الطلب الداخلي تحسنا لتصل وتيرة نموه إلى 3,2%، حيث سيسجل مساهمة في النمو الاقتصادي الوطني تصل إلى 3,5 نقط سنة 2020 عوض زيادة ب 2,8% ومساهمة ب 2,9 نقط سنة 2019.

وبخصوص الطلب الخارجي، سيسجل حجم الصادرات من السلع والخدمات زيادة ب 8,1% عوض 7,2% سنة 2019، مستفيدة من النتائج الجيدة لأنشطة التصديرية للقطاعات التقليدية وأنشطة صناعة السيارات. ومن جهتها، سترتفع الواردات بحوالي 6,7% عوض 6,5% سنة 2019. وبالتالي ستفرز هذه التطورات مساهمة سالبة للطلب الخارجي في النمو للسنة الثالثة على التوالي بحوالي 0,1- نقطة.

• تمويل الاقتصاد: تراجع طفيف لمعدل الدين العمومي مقارنة بالنتائج الداخلي الإجمالي

يرتكز تطور المالية العمومية على تقوية تحصيل المداخل الجبائية، نتيجة التنفيذ المرتقب للتوصيات المعتمدة في المناظرة حول إصلاح النظام الضريبي في أفق سنة 2020. كما يعتمد هذا التطور على ارتفاع نفقات التسيير نتيجة تنفيذ الشطر الثاني من الزيادة في الأجور. وفي هذا الإطار، ستستقر المداخل العادية في حدود 21,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في حين أن النفقات العمومية ستصل إلى 19,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبناء على نفقات الاستثمار، سيستقر عجز الميزانية في حدود 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 عوض 3,6% سنة 2019.

وأخذا بعين الاعتبار لهذه الحاجيات التمويلية للخزينة، سيتراجع معدل الدين للخزينة إلى حوالي 64,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 65,3% سنة 2019. بالتالي، سيعرف الدين العمومي الإجمالي تراجعا طفيفا، ليستقر في حدود 80,7% سنة 2020 عوض 81,3% المتوقعة سنة 2019.

وبخصوص المالية الخارجية، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات، بالأسعار الجارية، ارتفاعاً ب 7,5% سنة 2020، في حين ستسجل الواردات زيادة بوتيرة 6,2%. وبالتالي، سيعرف عجز الموارد تراجعاً طفيفاً ليصل إلى حوالي 11,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 11,4% سنة 2019.

وفيما يتعلق بالمداخيل الصافية الواردة من باقي العالم، فإنها ستسجل ارتفاعاً ب 5,2%، لتبلغ حصتها 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعزى ذلك، أساساً، إلى التطور المرتقب لمداخيل المغاربة المقيمين بالخارج ب 3,5%. وبالتالي، سيفرز الحساب الجاري عجزاً في حدود 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 5,3% سنة 2019. ويمكن تفسير هذه الحاجيات التمويلية كذلك بالفجوة بين مستوى الاستثمار الإجمالي، الذي سيستقر في حدود 32,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، وبين الادخار الوطني الذي سيبلغ 27,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020.

وأخذاً بعين الاعتبار على آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2020 والارتفاع المعتدل للأسعار، ستسجل القروض البنكية زيادة ب 4,6% سنة 2020 عوض 3,8% سنة 2019. وبناءً على فرضية تغطية الاحتياطي الصافي من العملة الصعبة لحوالي 5,3 أشهر من الواردات من السلع والخدمات، ستعرف الكتلة النقدية زيادة بحوالي 4,6% سنة 2020 عوض 4,3% سنة 2019.

خاتمة

يتضح من خلال آفاق تطور الاقتصاد الوطني استمرار المنحى التنازلي لمعدل نموه. غير أن هذه الوتيرة التي بدأت تأخذ منحاً أقل تقلباً، ستتأثر بارتباط القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالتغيرات المناخية، رغم دعم نمو الزراعات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تبقى دينامية الأنشطة غير الفلاحية غير كافية لبلوغ معدل النمو الاقتصادي الوطني المستوى المطلوب.

ويحاول القطاع الصناعي، الذي يعد قاطرة للنهوض بالاقتصاد الوطني، تعزيز حصته في الناتج الداخلي الإجمالي، وتسجيل وتيرة نمو مستقرة تدعم النمو الاقتصادي.

وستساهم الاستثمارات الجديدة في أنشطة المهن العالمية، خاصة في صناعات السيارات في تعزيز مكانة المغرب في سلسلة الإنتاج العالمية، وفي الرفع من قدراته الإنتاجية وبالتالي تنويع صادراته. كما سيمكن المنحى التصاعدي لاندماج هذه الصناعات من خلق دينامية في النسيج الإنتاجي الوطني وتعزيز الاستثمارات الأجنبية بالمغرب باعتباره منصة لصناعة السيارات. غير أن الدينامية المستمرة التي تطبع هذه الأنشطة على المستوى العالمي، تستدعي الرفع من قدرة القطاع الصناعي الوطني لمواكبة سلسلة الإنتاج العالمية على مستوى صناعة السيارات.

بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن يكون الاهتمام الذي تحظى به أنشطة المهن العالمية على حساب النهوض بالقطاعات الصناعية الأخرى، خصوصاً الصناعات الغذائية وصناعة النسيج، والتي لطالما ساهمت في تعزيز الشغل والصادرات. ولهذا، تجدر الإشارة إلى التباين الكبير بين النتائج الجيدة للأنشطة الفلاحية خاصة الحوامض والصناعة التحويلية في ظل ضعف نمو حصة صادراتها وتركيزها على عدد محدود من الشركاء الاقتصاديين. كما تعاني صناعة النسيج والجلد من ضعف قدرتها التنافسية من حيث الأسعار والجودة والابتكار وكذلك اعتمادها على المدخلات المستوردة، الشيء الذي يبرر ضعف أنشطتها أمام العرض الخارجي.

ورغم المجهودات المبذولة لتعزيز الصادرات وتنويعها، فإن الفجوة البنيوية بين مستواها ومستوى الواردات تؤثر على مساهمة صافي الطلب الخارجي في النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، لا تزال اتفاقيات التبادل الحر المبرمة غير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة، كما أنها تؤثر بشكل كبير على ميزان المبادلات الخارجية وعلى مداخيل الرسوم الجمركية. وهكذا، أصبح النهوض بالقدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتسويقها ذا أهمية كبرى.

مؤشرات إحصائية

2020	2019*	2018	2017	
تطور القيمة المضافة والناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (التغير بالنسبة المئوية)				
3,3	2,4	2,8	4,4	مجموع القيم المضافة
4,6	-2,1	2,7	13,1	القيمة المضافة للقطاع الأولي
3,1	3,2	2,8	3,0	القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي
3,1	3,5	3,0	3,5	القيمة المضافة للقطاع الثانوي
3,0	3,0	2,7	2,7	القيمة المضافة للقطاع الثالثي
4,5	4,7	4,6	3,1	الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات
3,3	3,4	3,0	3,0	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
3,4	2,7	3,0	4,2	الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم
1,0	0,8	1,1	0,7	تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي
توازن الموارد والاستعمالات بالحجم (التغير بالنسبة المئوية)				
3,3	3,3	3,1	3,3	الاستهلاك النهائي
3,6	3,5	3,3	3,8	للأسر المقيمة
2,5	2,9	2,5	1,5	للإدارات العمومية
1,8	2,2	1,2	-0,2	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
8,1	7,2	5,8	11,1	صادرات السلع والخدمات
6,7	6,5	7,5	7,9	واردات السلع والخدمات
المؤشرات الماكرواقتصادية الرئيسية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي				
22,8	22,6	23,0	23,1	الإدخار الداخلي
27,5	27,3	27,6	29,1	الإدخار الوطني
32,4	32,6	33,5	32,6	الاستثمار الإجمالي
-4,9	-5,3	-5,9	-3,5	رصيد التمويل
-3,5	-3,6	-3,7	-3,6	عجز الميزانية
80,7	81,3	81,0	82,0	معدل الدين العمومي الإجمالي
64,8	65,3	64,9	65,1	معدل الدين للخزينة
5,3	5,6	5,8	6,6	الموجودات الخارجية بعدد أشهر الواردات